

## حركة انتقال العمالة الفلسطينية من قطاع غزة إلى إسرائيل وانعكاساتها على الإنتاجية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦)

معين محمد عطا رجب\*

### تَمهيد:

يمتاز قطاع غزة بحركة انتقال مستمرة لعنصره البشري، وذلك منذ انفصاله عن بقية أجزاء فلسطين في عام ١٩٤٨م. غير أن حركة إنتقال العمالة قد إتخذت مسارا جديدا في أعقاب احتلال إسرائيل لبقية فلسطين منذ عام ١٩٦٧م. ولا شك أن لحركة انتقال هذه العمالة أثرا كبيرا على مستوى أداء العنصر البشري وانتاجيته.

ويتركز اهتمام هذا البحث على حركة انتقال العامل الفلسطيني من قطاع غزة إلى إسرائيل باعتبارها ظاهرة اتصفت بالانتشار الواسع والتشعب الكثيف، وذلك كانعكاس لحركة النشاط الاقتصادي التي كانت سائدة فترة الاحتلال، فتأثرت به وأثرت عليه.

وكانت هذه السياسة التي انتهجتها إسرائيل قد فرضت على العامل الفلسطيني التوجه إلى إسرائيل كمخرج وحيد لحالة البطالة، وضيق فرص العمل المحلية، إلا أن هذه السياسة كانت تستهدف أيضا تأكيد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومشاركة العنصر البشري الفلسطيني في دفع عجلة النمو الاقتصادي في إسرائيل بتكلفة زهيدة، مع حرمان الاقتصاد الفلسطيني من ثمرات هذا العنصر.

وبناء عليه فقد أخذت العمالة الفلسطينية المشتغلة في إسرائيل في التزايد المستمر اعتبارا

\* د.معين محمد عطا رجب - استاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الأزهر بغزة.

من عام ١٩٧٠، وبلغت ذروتها في عام ١٩٨٦، وتجاوزت نسبتها ٤٠٪ من مجموع القوى العاملة فيما بين عامي (١٩٧٩-١٩٩٠).

وتعطي الدراسة أهمية كبيرة لمردود العمل أو عائداته على ضوء التحويلات النقدية الناشئة عن مستحقات المشتغلين، والتي ساهمت في زيادة الدخل القومي الفلسطيني، وتعويض جانب من العجز في ميزان المعاملات الجارية، هذا إضافة إلى إبراز الجوانب الإيجابية والسلبية لحركة انتقال العمالة.

ولا شك أن الأجر المرتفع نسبيا الذي حققه المشتغلون في إسرائيل مقارنة بالأجر السائد في قطاع غزة كان حافزا نحو جذب العمل الفلسطيني إلى إسرائيل، ومثلت عائدات العاملين في إسرائيل نسبة متزايدة لكل من المتحصلات عن المعاملات الجارية، ومن الناتج القومي الإجمالي.

كما أن إنتاجية المشتغل تزايدت فيما بين عامي (١٩٧٠-١٩٨٧) بمعدل عالي بلغ (٩,٥٪) كزيادة سنوية مركبة، وذلك على أساس القيمة الجارية للدولار الأمريكي.

وقد استطاعت إسرائيل استغلال هذه الأوضاع للاستفادة منها في تحقيق مكاسب سياسية وبخاصة في أعقاب توقيع اتفاقية السلام، والبدء في تطبيق هذه الاتفاقية، في محاولة منها للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق مزيد من المكاسب على مختلف الأصعدة، مما كان له آثار سلبية بالغة على الاقتصاد الفلسطيني.

ويتضمن البحث ثلاثة أقسام رئيسة هي: منهج البحث وأدواته، حركة العمل فيما بين عامي (١٩٧٠-١٩٩٦) وأخيرا انعكاسات حركة العمل على الإنتاج والإنتاجية، وينتهي البحث بخاتمة وتوصيات.

## القسم الأول : منهج البحث وأدواته:

### أولا: أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث في متابعة وتحليل ظاهرة انتقال القوى العاملة الفلسطينية، وأسباب أو مبررات هذه الحركة أو دوافعها والآثار المترتبة عليها. ذلك أن حركة الانتقال تتصف بالاستمرارية من جهة والتقلب الحاد من جهة أخرى.

ومن أبرز العوامل الدافعة الى حركة العمالة الفلسطينية زيادة حدة البطالة وارتفاع معدلاتها، إضافة الى رغبة المشتغلين أنفسهم في تحسين مستوى معيشتهم مما يضطرهم للبحث عن وظائف أفضل أو معدلات أجور أعلى.

هذا وقد تتم حركة القوى العاملة من منطلق فردى أو جماعى، وفى كل الأحوال فإنه يترتب عليها آثار ايجابية وأخرى سلبية، مما يقتضى رصد هذه الحركة بعناية ودراسة أبعادها المختلفة.

#### ثانيا: الفرضيات التى يقوم عليها البحث:

١- هناك بصورة عامة آثار ايجابية وأخرى سلبية لحركة انتقال العمالة نحو الخارج غير أن الآثار الايجابية للحالة محل الدراسة تعتبر محدودة جداً.

٢- أن الآثار السلبية لحركة انتقال العمالة من قطاع غزة ، تتجه نحو التعاضد كما أنها تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية لتشمل الاعتبارات السلبية .

٣- أن اسرائيل لا تزال تمتلك أدوات التأثير الاساسية على حركة العمالة الفلسطينية بشكل مطلق ومنفرد رغم اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين .

#### ثالثا: اطار الدراسة وفروض البحث:

١- تقتصر هذه الدراسة من الوجهة الإقليمية على محافظات قطاع غزة فقط. إذ تعذر شمولها للضفة الغربية نظرا لصعوبات متعلقة بالبيانات .

٢- تغطى الدراسة من الوجهة الزمنية الفترة من (١٩٧٠-١٩٩٦)، وذلك بصفة رئيسية.

٣- لا تشمل الدراسة حركة العمالة الوافدة، أى حركة العمالة الأجنبية إلى داخل قطاع غزة.

٤- يعتمد التحليل فى مجال قياس إنتاجية العمل على متغيرين فقط هما : العمل والنتائج اللذان ساهما فى تحقيقه.

٥- إن تحويلات عنصر العمل النقدية من إسرائيل تعكس مجموع الناتج الذى حققه المشتغلون فى إسرائيل، ومن ثم لم يؤخذ فى الحسبان ما كان يتم استقطاعه منهم فى صورة ضرائب أو أية أقساط ، أو التزامات أخرى ، أو أية مزايا أو مكاسب عينية .

٦- إن عدد العاملين في إسرائيل يقتصر على العمال المسجلين في دوائر العمل والمبينين في الإحصاءات الرسمية. ومن ثم فلا يدخل في الحسبان العمال الآخرون الذين يلتحقون بالعمل بصفة مؤقتة ، وبدون أية تعاقدات رسمية مع أصحاب العمل.

٧- لا يوجد أى تمييز بين مهن العمال وتخصصاتهم ومجالات عملهم أو اختلاف مهاراتهم أو تفاوت أجورهم أو تصنيفهم حسب النوع، وذلك لاغراض قياس الإنتاجية .

#### رابعاً: المنهج العلمى المستخدم<sup>(١)</sup>:

جرى استخدام الاسلوب الوصفى التحليلى، وكذلك الاسلوبين الاستنباطى والاستقرائى، من أجل رصد حركة العمالة الفلسطينية من قطاع غزة الى اسرائيل ، مع تتبع مراحل هذه الظاهرة، وتحليل العوامل التى ساهمت فى زيادتها، وربطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. مما يتيح الخروج بعدد من الاستنتاجات، من خلال التعرف على طبيعة هذه الظاهرة ومدى انتشارها، كما يساعد ذلك فى الوصول إلى عدد من التعميمات التى يمكن أن تعطى صورة عامة معبرة عن الآثار والنتائج المترتبة على حركة القوى العاملة، سواء أكانت آثاراً ايجابية أم آثاراً سلبية ، الأمر الذى يساهم فى اقتراح التوصيات الملائمة للنتائج التى يتم التوصل اليها.

#### القسم الثانى : تطور حركة انتقال العمالة الفلسطينية فيما بين عامى (١٩٧٠-١٩٩٦):

##### أولاً : المقدمة :

يمثل العنصر البشرى أحد أهم أبرز العناصر الإنتاجية الأساسية لاي نشاط اقتصادى، ذلك أن هذا العنصر يملك إمكانات وقدرات كامنة وهبها الله للإنسان، ويتعين عليه اكتشافها والعمل على تنميتها وحسن استغلالها، وزيادة معدل أدائها، ولا شك أن هذا الاستخدام ينعكس على أداء المشتغل ومستوى إنتاجيته .

غير أن عنصر العمل قد يكون كثيفاً فى منطقة معينة ، ونادراً فى منطقة أخرى، مما يحدث اختلالاً بين الكمية المعروضة منه والطلب عليه فى لحظة زمنية معينة، بحيث ينشأ عنه تدنى فى الأجر، وارتفاع فى البطالة ، مع تذبذب فى مستوى الأداء، وذلك فى حالة العرض الوفير من العمل، حيث يلاحظ بوجه عام انخفاض فى نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان، بسبب ارتفاع نسبة

الاطفال وتهميش دور المرأة<sup>(٢)</sup>. وفى مثل هذه الحالات قد يكون ملائماً الاستفادة من قدرة عنصر العمل على الانتقال والحركة من موقع لآخر، بحيث يتاح له استغلال قدراته بطريقة أفضل، وتشغيل طاقته بمعدل أعلى.

ومن الوجهة التاريخية لم يكن الاقتصاد الفلسطينى قادراً على استيعاب القوى العاملة بأكملها، وقد أدى ذلك إلى انتقال العمال الفلسطينيين إلى أسواق العمل الخارجية مثل بلدان الخليج العربى واسرائيل<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: اوضاع العمالة وتطور حركتها:

تم تقسيم حركة انتقال العمالة فيما بين عامى (١٩٧٠-١٩٩٦) إلى ثلاث مراحل على النحو الآتى:

#### المرحلة الأولى: فيما بين عامى: (١٩٧٠-١٩٨٧)

##### ١- تطور حركة العمالة خلال فترة المرحلة الأولى:

شهد قطاع غزة حركة متسارعة فى انتقال العمالة الفلسطينية منذ ١٩٧٠ وبخاصة الى اسرائيل وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (١).

##### ٢- استنتاجات بشأن حركة انتقال العمالة فيما بين عامى (١٩٧٧-١٩٧٨):

(أ) ظلت حركة العمالة إلى إسرائيل حتى عام ١٩٧٠ متدنية إلى حد كبير، على النحو الموضح فى الجدول، إذ بلغت نحو (٩,٩٪) من جملة القوى العاملة، آخذين فى الاعتبار حالة البطالة التى كانت سائدة، فى ظل ضعف مستوى النشاط الاقتصادى السائد، مع استمرار حالة النزوح إلى البلاد العربية عبر الأردن ومصر. إضافة إلى ما سبق فإن حركة المقاومة الفلسطينية ضد اسرائيل كانت شديدة ومؤثرة، بحيث لم يكن هذا الوضع يسمح للعمالة بالانتقال الى اسرائيل بيسر وسهولة.

(ب) أخذت حركة العمالة إلى إسرائيل فى التزايد بعد ذلك بشكل سريع، بحيث ارتفعت من حيث العدد المطلق ومن حيث النسبة المئوية، إذ قفزت فيما بين عامى (١٩٧٠-١٩٧٤) من ٨,٥ ألف مشتغل إلى ٢٥,٧ ألف مشتغل، أى أنها تضاعفت أكثر من أربعة أضعاف ما كانت

## جدول رقم (١)

تطور حركة العمالة الفلسطينية من قطاع غزة لاسرائيل

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٧) العدد بالآلاف

السنة	القوى العاملة	العاملون في إسرائيل	%
١٩٧٠	٥٨,٧	٥,٨	٩,٩
١٩٧١	٥٩,٨	٨,٣	١٣,٩
١٩٧٢	٦٣,٦	١٧,٤	٢٧,٤
١٩٧٣	٦٨,٢	٢٢,٥	٣٣,٠
١٩٧٤	٧٣,٠	٢٥,٦	٣٥,٢
١٩٧٥	٧٢,٠	٢٧,٥	٣٥,٦
١٩٧٦	٧٦,١	٢٧,٣	٣٦,١
١٩٧٧	٧٧,٢	٣١,٧	٣٥,٤
١٩٧٨	٨٠,٤	٣٤,١	٣٩,٤
١٩٧٩	٧٩,٧	٣٤,٦	٤٢,٨
١٩٨٠	٨١,٣	٣٤,٦	٤٢,٦
١٩٨١	٨٢,٨	٣٥,٩	٤٣,٤
١٩٨٢	٨٢,٤	٣٦,١	٤٣,٨
١٩٨٣	٨٥,٥	٣٩,٧	٤٦,٤
١٩٨٤	٨٨,٠	٤٠,٢	٤٥,٧
١٩٨٥	٩٠,٦	٤١,٧	٤٦,٠
١٩٨٦	٩٤,١	٤٣,٤	٤٦,١
١٩٨٧	١٠٠,١	٤٦,٠	٤٦,٠

المصدر (٤):

- Isreal Central Bureau of Statistics (ICBS): Abstract of Israel 1988 (SAI)  
Jerusalem , (Several Issues).

عليه، وحققت زيادة سنوية مركبة قدرها ٤٥,١٪، كما ارتفعت نسبتها الى مجموع القوى العاملة من (٩,٩٪) إلى (٣٥,٢٪) مما يعنى أن محافظات قطاع غزة أصبحت طاردة للعمل، حيث تناقصت فرص العمل بها بشكل مضطرد، مع تزايد تبعية الاقتصاد الفلسطيني فى غزة للاقتصاد الإسرائيلى، وفى نفس الوقت فإن هؤلاء المشتغلين كانوا يساهمون فى بناء الاقتصاد الإسرائيلى من خلال التركيز على الأعمال الشاقة مع تقاضى أجور زهيدة، مقارنة بمستوى الأجر السائد فى إسرائيل. وبالمقابل فإن إسرائيل أصبحت جاذبة للعمل الفلسطينى، نظرا للتوسع الشديد فى النمو الاقتصادى الإسرائيلى.

(ج) وأما خلال الفترة من (١٩٧٥-١٩٨٠) فقد استمرت أيضا حركة العمل إلى إسرائيل فى حالة نماء، حيث ارتفع عدد المشتغلين من (٢٥,٦) ألف مشتغل إلى (٣٤,٦) ألف مشتغل أى بزيادة سنوية مركبة بلغت (٦,٢٪) وفى الوقت نفسه تزايدت نسبة هؤلاء المشتغلين إلى مجموع القوى العاملة من (٣٥,٦٪) إلى (٤٢,٦٪) ويستدل من الحالة السابقة على استمرار انتهاج إسرائيل لسياستها المتعسفة القائمة على بقاء حالة النشاط الاقتصادى الفلسطينى فى صورة تبعية تامة لإسرائيل. ذلك أن فرص العمل ظلت محدودة فى قطاع غزة، كما تدنت مستويات الأجور بسبب ضعف حركة الاستثمارات الجاذبة للقوى العاملة، مما جعل مسار حركة العمالة متجهة باستمرار نحو العمل فى إسرائيل.

(د) وأما خلال الفترة من (١٩٨١-١٩٨٧) فإن التصاعد فى انتقال حركة العمالة قد ظل قائما كما كان عليه من قبل، حيث تزايد عدد المشتغلين فى إسرائيل من (٣٥,٩) ألف إلى (٤٦,٠) ألف مشتغل. أى إن هذا العدد قد تزايد خلال الفترة المذكورة بأكثر من عشرة آلاف مشتغل، وبمعدل نمو سنوى مركب بلغ (٤,٢٪)، مما جعل نسبة المشتغلين فى إسرائيل ترتفع من (٤٣,٤٪) إلى (٤٦,٠٪)، وإذا كانت هذه الزيادة فى النسبة المثوية قليلة، إلا أنها قد ظلت عند مستوى مرتفع جدا يقترب من نصف مجموع القوى العاملة الفلسطينية.

#### المرحلة الثانية:- حركة العمالة الفلسطينية فيما بين عامى (١٩٨٧-١٩٩٣):

##### ١- تطور حركة العمالة عبر الفترة المذكورة:

تميزت هذه الفترة ببدء الانتفاضة الشعبية فى فلسطين التى انطلقت فى ديسمبر ١٩٨٧، وإستمراريتها حتى توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وقد اتسمت بالخصائص الآتية :

- (أ) بلغت حركة العمالة الفلسطينية ذروتها في عام ١٩٨٧، حيث وصل عدد المشتغلين إلى ٤٦ ألف عامل يمثلون (٤٦٪) من جملة القوى العاملة. غير أن الآثار الاقتصادية للانتفاضة الشعبية لم تظهر في ذلك العام لان توقيت بدء الانتفاضة كان في أواخر العام المذكور.
- (ب) حدث تسييس لحركة انتقال العمالة من خلال البيانات التي كانت تصدرها القيادات التنظيمية للانتفاضة الشعبية في الداخل والخارج، وقد تمثل ذلك في الآتي:
- توجيه نداءات إلى رجال الشرطة وموظفي بعض الدوائر التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية بترك أعمالهم والانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية.
  - تطبيق نظام الإضراب الشامل عن العمل ليوم واحد أو عدة أيام متواصلة في الأحداث والمناسبات المختلفة، مع تطور هذه الاضرابات من حين لآخر.
  - حث العمال الفلسطينيين المشتغلين في إسرائيل على الامتناع عن التوجه إلى أعمالهم.
- والجدول التالي يوضح حركة انتقال العمل خلال فترة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية:

جدول رقم (٢)

تطور أعداد قوة العمل الفلسطينية في غزة وتطور أعداد المشتغلين في إسرائيل فيما بين عامي (١٩٨٧-١٩٩٣)

العاملون في إسرائيل		القوى العاملة بالالف	السنة
العدد بالالف	٪		
٤٦,٠	٤٦,٠	١٠٠,١	١٩٨٧
٤٥,٩	٤٥,٤	٩٨,٩	١٩٨٨
٤٠,٠	٣٩,٥	٩٨,٧	١٩٨٩
٤١,٥	٤٣,١	١٠٣,٩	١٩٩٠
٣٨,٨	٤١,٨	١٠٧,٧	١٩٩١
٣٧,٦	٤٣,١	١١٤,٧	١٩٩٢
٢٦,٥	٣٠,٤	١١٤,٨	١٩٩٣

المصدر<sup>(٥)</sup>: السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة العمل: الدائرة العامة للتشغيل والاستخدام: منشورات متنوعة

Israel Central Bureau of Statistics (CBS) : Statistical Abstract of Israel , (SAI)  
Jerusalem 1996



## ٢- الاستنتاجات بشأن حركة انتقال العمل :

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي :-

(أ) ان انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل قد أخذ في التناقص عقب بلوغه الذروة في عام ١٩٨٧، أى أن العام المذكور مثل نقطة انقلاب أو تحول في أعداد العمالة المشتغلة في إسرائيل. وقد تحقق ذلك جزئيا كاستجابة لمتطلبات الانتفاضة.

(ب) إن هذا التناقص صاحبه تقلب محدود في بعض السنوات ، مع التناقص بشكل حاد في عام ١٩٩٣، حيث بلغ عدد المشتغلين في إسرائيل (٤٠,٤) ألف مشتغل فقط، يمثلون (٢٦,٥٪) من مجموع القوى العاملة.

(ج) إن تقليص عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل في عام ١٩٩٣ جاء انعكاسا للسياسة الإسرائيلية المتمثلة في فرض مزيد من الضغوط الاقتصادية على الفلسطينيين.

## المرحلة الثالثة : تطور حركة انتقال العمالة في أعقاب عملية السلام :

## ١- التطورات في حركة العمالة:

شهد عام ١٩٩٤ تطبيق المرحلة الأولى من اتفاقية السلام المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا في مايو ١٩٩٤ ومن ثم انتقال سلطة الحكم إلى الفلسطينيين لأول مرة في تاريخهم.

وقد لجأت إسرائيل إلى فرض الكثير من القيود على حركة انتقال العمال قبل دخول السلطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا مباشرة، لغرض تمكين قواتها من الانسحاب وإعادة الانتشار من جهة، ونشر حالة من الإحباط تجاه الآمال المعقودة على عملية السلام بشأن تحسين الأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى.

ويوضح الجدول التالي رقم (٣) تطور حركة انتقال العمل فيما بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٦) على النحو الآتى:

## ٢- استنتاجات بشأن تطور حركة انتقال العمالة عقب تطبيق اتفاقيات السلام:

(أ) شهدت الفترة المشار إليها تقلصا كبيرا وانحسارا شديدا في مسار انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وقد تمثل في فرض مزيد من القيود على حركة العمل ، بحيث بقيت هذه

## جدول رقم (٣)

تطور حركة انتقال العمالة الفلسطينية من قطاع غزة إلى إسرائيل  
فيما بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٦)

العدد بالالف

السنة	مجموع القوى العاملة	المشتغلون في اسرائيل	%
١٩٩٤	١١٤,٠	٢١,٣	١٨,٧
١٩٩٥	١١٥,٠	٢٦,٤	٢٣,٠
١٩٩٦ (حتى ٢٤ فبراير)	١١٦,٠	٢١,٣	١٨,٤

المصدر<sup>(٦)</sup>: السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة العمل): الإدارة العامة للتشغيل والإستخدام - نشرات رسمية. سنوات مختلفة

الأعداد في حدود (٢١,٣) ألف مشتغل تمثل نحو (١٨,٧٪) من مجموع القوى العاملة، وذلك باستثناء عام ١٩٩٥، الذي بلغ فيه عدد المشتغلين (٢٦,٤) ألف عامل بنسبة ٢٣٪ من جملة القوى العاملة، أي بمتوسط سنوي يبلغ (٢٣) الف عامل وبمعدل ٢٠٪. ويقل هذا العدد للسنوات المذكورة بنحو ٢٤٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٣.

أما على مستوى عام ١٩٩٦ فان نسبة المشتغلين الفلسطينيين في اسرائيل قد وصلت الى أدنى مستوى وبلغت ١٨,٤٪ مقارنة بعام ١٩٨٦ الذي بلغت فيه النسبة ٤٦,١٪<sup>(٧)</sup>.

(ب) ان هذه السياسة الإسرائيلية قد جاءت متعارضة مع اتفاقية باريس حول البروتوكول الاقتصادي المبرم بين الفلسطينيين وإسرائيل في أبريل ١٩٩٤. إذ تناولت المادة (٧) من البروتوكول الاقتصادي موضوع العمالة فذكرت الفقرة (١) ما يلي:-

(سيحاول كلا الجانبين الإبقاء على تنقل العمالة العادي بينهما، مع احتفاظ كل جانب بحقه في تحديد حجم وشروط حركة العمل الى منطقتة من وقت لآخر. فإذا علق أحد الجانبين الحركة العادية مؤقتا فإنه سيعطى الجانب الآخر إشعارا فوريا. وللجانب الآخر أن يطلب مناقشة ذلك الأمر في اللجنة المشتركة<sup>(٨)</sup>).

وواضح من هذه الفقرة أنها لا ترتب أية التزامات على إسرائيل حول ضمان استمرار حركة العمل إليها، بل إنها أعطت لكل طرف الحق فقط في تحديد حجم وشروط العمل من وقت لآخر، مما يعنى أنها تخدم الجانب الإسرائيلي فقط، لان حركة العمل تسير عادة في اتجاه واحد.

وهكذا لحق ضرر بالغ لدى الجانب الفلسطيني ازاء هذه السياسة الاسرائيلية وذلك بالرغم من أن اتفاقية غزة أريحا تقوم على أساس التأكيد على الكيفية التي يعيش فيها الطرفان معاً في ظل تعاون تام وليس كل طرف على انفراد وذلك على الاقل خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية<sup>(٩)</sup>.

**ثالثا: إغلاق المعابر أو "فرض الأطواق الأمنية" خلال فترة الانتفاضة الشعبية، وانعكاساتها على حركة انتقال العمالة الفلسطينية .**

١- تطور العمل بسياسة الإغلاق والأضرار الناشئة عنها :

(أ) سياسة إغلاق المعابر خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي:

كانت إغلاقات المعابر قبل الانتفاضة الشعبية فى عام ١٩٨٧ محدودة للغاية، وغالبا ما اقتصرت على مناسبات الأعياد أو الاحتفالات الرسمية، ومن ثم فلم يكن لها أى تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة انتقال العمالة لان الانشطة الاقتصادية تكون معطلة فى المعتاد فى مثل هذه المناسبات وهى معلومة مسبقا لدى العمال. غير أن هذه الإغلاقات أخذت مسارا جديدا فى أعقاب الانتفاضة الشعبية، حيث ساهمت أحداث هذه الانتفاضة فى زيادة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولجوء إسرائيل من طرف واحد إلى فرض مزيد من القيود والعقبات على حركة انتقال العمال، كما كانت تطبق هذه السياسة كإجراء وقائى فى أعقاب الأحداث المهمة التى تتوقع حدوث ردود فعل حولها، أو لغير ذلك من الأسباب المعلنة وغير المعلنة .

ويمكن القول إن السنوات (١٩٨٦-١٩٩٠) قد شهدت حالات اغلاق بلغ مجموعها ٢٦ يوماً وبمتوسط قدره ٨٧ يوماً فى المتوسط سنوياً، غير أن وتيرة هذه الاغلاقات قد تصاعدت خلال السنوات (١٩٩١-١٩٩٣) لتبلغ ١١٧ يوماً ويعدل ٣٩ يوماً فى المتوسط سنوياً.

ويستدل مما سبق أن الاعتبارات السياسية والامنية ذات صلة كبيرة بتطبيق نظام الإغلاق الشامل، خاصة وأن عام ١٩٩٣ شهد مباحثات مكثفة للسلام سواء أكانت علنية أم سرية.

وبالتالى يتضح أن عام ١٩٩٣ مثل بداية للضغط السياسى على الفلسطينيين والتأثير على مجرى مباحثات السلام سواء تلك التى تتم فى سرية تامة أو فى العلن.

(ب) إغلاق المعابر عقب توقيع وتطبيق اتفاقيات السلام<sup>(١٠)</sup>.

- خلال عام ١٩٩٤: بلغ مجموع أيام الإغلاقات (٧٦) يوما، حيث تميز عام ١٩٩٤ بوقوع أحداث بالغة الخطورة، ومن بينها تكرار مجزرة الحرم الإبراهيمى فى الخليل فعلى أثر ذلك أقدمت إسرائيل على إغلاق المعابر لمدة (٤٠) يوما متواصلة وذلك خلال الفترة من (٢/٢٥ - ١٩٩٤/٤/٥).

- خلال عام ١٩٩٥: شهد العام المذكور تصاعداً فى طول فترة الاغلاق، ولكن على فترات زمنية مختلفة بلغ مجموعها (٩٢) يوما، أى أن مدة الإغلاقات تجاوزت أكثر من ربع العام بأكمله، الأمر الذى يعكس مدى ضخامة الأضرار الناشئة عن هذه الإغلاقات، والتى نشأت بدورها عن أعمال متصاعدة للمقاومة الفلسطينية، وحدثت عدة تفجيرات فى أماكن مختلفة من إسرائيل، أبرزها: عملية "بيت ليد" شمال إسرائيل، هذا إضافة إلى مناسبات دينية وأعياد إسرائيلية وأحداث إسرائيلية داخلية مثل: مقتل راين رئيس الوزراء الإسرائيلى فى نوفمبر عام ١٩٩٥.

وتدل هذه الفترة الطويلة من الإغلاقات والتى أعقبت تسليم إدارة الحكم إلى السلطة الفلسطينية، على عدم تحمل إسرائيل لأية مسؤوليات فى عملية السلام، رغم أنها تتضمن التزامات من كلا الطرفين لضمان نجاح هذه العملية.

- خلال عام ١٩٩٦: شهدت بداية هذا العام إغلاقا لمدة أحد عشر يوما خلال الفترة من (٢/١٣ - ١٩٩٦/٢/٢٣)، وذلك كإجراء وقائى تحسبا لوقوع هجمات فلسطينية بمناسبة ذكرى الأربعين لمقتل الشهيد يحيى عياش. ولم يكد ينتهى هذا الإغلاق حتى تفجر الوضع تماما فى: (١٩٩٦/٢/٢٥)، إذ قامت بإغلاق المعابر بصفة عاجلة وشاملة، فلم يقتصر الأمر على وقف حركة انتقال العمال، وإنما امتد ليشمل كافة حركة البشر من تجار وطلاب ومرضى ومسافرين وسياح، عربا وأجانب، إضافة إلى إيقاف حركة التبادل التجارى فى الاتجاهين، كما فرضت إسرائيل حصارا بحريا شاملا توقفت بموجبه حركة النشاط الصيدى، مما ساهم فى زيادة معاناة المواطنين كافة، كما أوجد شللا كبيرا ليس فى حياة العمالة المشتغلة فى إسرائيل، وإنما فى مختلف مناحى الحياة فى فلسطين.

ومما يجدر ذكره أنه بالإضافة إلى الإغلاقات المعلنة ، فإن إسرائيل تمارس أشكالاً أخرى من الإغلاقات غير المعلنة، تشمل من بين ما تشمل منع عدد من العمال الحاصلين على تصاريح وهويات ممغنطة من العبور إلى عملهم في إسرائيل لاعتبارات أو دواعى أمنية . كما يشمل المنع أحيانا فئات عمرية معينة ، وخاصة صغار السن، رغم حصولهم على تصاريح من إسرائيل ذاتها تخولهم حق الدخول إليها<sup>(١١)</sup>.

وحتى ١٩٩٦/٧/١٠ كان الحصار الاسرائيلى لا يزال متواصلا وبلغ يومه السابع والثلاثين بعد المائة ، ضمن سياسة اسرائيلية منظمة، تستهدف العقاب الجماعى ضد الشعب الفلسطينى فى انتهاك صارخ لكافة المواثيق الدولية التى تحكم سلوك قوة الاحتلال ، وبما يتنافى مع روح عملية السلام، والاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية (١٢).

وليس هذا فحسب بل ان اسرائيل تعتمد إهمال تعهداتها أو التزاماتها، فرغم الادعاءات الاسرائيلية بتبنى اجراءات لتخفيف الحصار المفروض بين الحين والآخر إلا أن المعلومات التى تجمعها الطواقم الفلسطينية تشير إلى استمرار الحصار فى أبعاده الاساسية بما فيها استمرار القيود على المعاملات التجارية وحركة البضائع والمرضى والطلاب الجامعيين وزوار الاهالى لذويهم المعتقلين فى السجون الاسرائيلية، وفرض القيود على الحركة الى الضفة الغربية والعالم الخارجى<sup>(١٣)</sup>.

وإزاء ما تقدم فإن فرض سياسة الحصار الشامل أصبح ممارسة منهجية تتبعها إسرائيل كعقاب جماعى، يشمل سكان قطاع غزة والضفة الغربية معا، الذين تتجاوز أعدادهم مليونى ونصف نسمة. وهو أمر يتنافى مع الأعراف والمواثيق الدولية. كما تنتهك هذه السياسة معايير الأمم المتحدة فى مجال احترام حقوق الإنسان وحمايته، فضلا عن ذلك فإن هذه السياسة التعسفية تعتبر موجّهة أيضا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بغرض إخراجها وإظهار عجزها فى مواجهة هذه الأحداث مع السعى لابتزازها سياسيا<sup>(١٤)</sup>.

## ٢- الأضرار الناشئة عن الإغلاقات:

نظرا لتبعية الاقتصاد الفلسطينى للإقتصاد الإسرائيلى بصورة كبيرة، واعتماد معظم مراحل وأوجه النشاط الاقتصادى على حركة المبادلات مع إسرائيل، فإن الإغلاقات الشاملة أو الأبطاق الأمنية تركت آثارا سلبية كبيرة على طوائف المجتمع المختلفة، وخاصة المشتغلين منهم فى إسرائيل،

وهناك محاولات متعددة قامت بها مختلف الأجهزة الرسمية والبحثية لغرض تقدير الخسائر الناشئة عن الإضرابات، وقد أسفرت عن تقديرات متباينة بشكل كبير، نظرا لتشعب وتشابك طبيعة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. غير أنه بالإمكان الإشارة إلى أبرز هذه الأضرار على النحو الآتي:-

- (أ) قيمة أجور العمال النقدية التي فقدت من جراء الإغلاقات .  
 (ب) قيمة المزايا أو التعويضات التي تستحق للعامل عن فترة خدمته في العمل .  
 (ج) تعريض عدد كبير من العمال للاستغناء عن خدماتهم نتيجة طول فترة غيابهم عن العمل، ولجوء إسرائيل إلى الاستعانة بعمال أجانب.  
 (د) قيام إسرائيل بتقليل أعداد العمال المسموح لهم بالعمل داخل إسرائيل بعد كل فترة إغلاق .

(هـ) تباطؤ إسرائيل في السماح لجميع العمال بالعودة لأعمالهم مباشرة عقب كل إغلاق.  
 (و) فقدان السلطة الوطنية لجزء من حصتها أو مواردها المرتبطة بفترات اشتغال العمال ودخولهم التي يستحقونها عن أعمالهم في إسرائيل، وكذلك تناقص حصيلة إيراداتها العامة.  
 وبوجه عام فإن التقديرات المتوسطة حول الخسائر اليومية المباشرة المتعلقة بحركة انتقال العمل تصل إلى نحو مليوني دولار أمريكي. ولا شك أن قيمة هذه الأضرار تتناسب طرديا بشكل كبير مع طول فترة الإغلاق، بحيث تتضاعف هذه الأضرار فترة بعد أخرى كلما طال أمد الإغلاقات. يضاف إلى ماتقدم فإن هناك أضرارا إضافية تتعرض لها فئات المجتمع الأخرى التي ترتبط بروابط تجارية أو اقتصادية مع إسرائيل ، هذا بجانب الأضرار غير المباشرة والناشئة عن تجميد أنشطة هؤلاء العمال، وتدنى مستويات دخولهم إلى حد كبير ، وعجزهم عن الوفاء بكثير من الالتزامات المستحقة عليهم.

وللتدليل على ضخامة هذه الأضرار نشير إلى أن الخسائر المباشرة والناشئة عن فقدان العمال لأعمالهم على مستوى قطاع غزة والضفة الغربية لمدة (٥٠) يوما خلال عام ١٩٩٦ بلغت (١٠٥) مليون دولار، وذلك وفقا لتقديرات وزارة العمل الفلسطينية<sup>(١٥)</sup>.

أما التقديرات الاجمالية للخسائر المباشرة وغير المباشرة فقد بلغت ٢٤٤ر٣ مليون دولار وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ، وهذه الخسائر تقتصر على الفترة من (١٩٩٦/٢/٢٥-١٩٩٦/٤/٤) أي عن فترة ٩٠ يوما ويعدل ٦ر١ مليون دولار يوميا<sup>(١٦)</sup>.

## القسم الثالث : إنتاجية المشتغلين

أولا : تطور عائدات المشتغلين وعلاقتها بكل من المتحصلات عن المعاملات الجارية ، وكذلك الناتج القومى الإجمالى:

## ١- العائدات النقدية الإجمالية :

يحقق العاملون الفلسطينيون المشتغلون فى إسرائيل عائدات نقدية مقابل خدمات العمل التى يؤدونها ويجرى تحويلها شهريا عن طريق المصارف. وتتضمن العائدات الإجمالية استقطاعات أو خصومات متنوعة أسوة بالعاملين الإسرائيليين، أو العاملين الأجانب المقيمين داخل إسرائيل، مع وجود فوارق فى أشكال هذه الاستحقاقات والنسب المعمول بها حسب كل حالة. وتقدر نسبة الاستقطاعات التى جرى خصمها من العاملين الفلسطينيين خلال شهرى ديسمبر ١٩٩٥، ويناير ١٩٩٦ بما يتراوح بين (١٨٪-٢١٪) من إجمالى المستحقات. وتتضمن العناصر المبينة فى الجدول رقم (٤) بنود هذه الاستقطاعات على النحو الآتى:-

## جدول رقم (٤)

## عناصر الاستقطاعات من العوائد النقدية

للمشتغلين فى إسرائيل كما هى فى شهرى ديسمبر ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦

هيكل الاستقطاعات٪	نسبة الإستقطاعات إلى مجموع المستحقات٪	البيان
٣٥,٥	٧,٠٠	الخدمات الصحية
٢٥,٠	٥,٠٠	التأمين الاجتماعى
١٥,٧	٣,١٠	رسم المقارنة
١٥,٢	٣,٠٠	ضريبة الدخل
٥,١	١,٠٠	الضريبة المنظمة
٥,٠	٠,١٠	التأمين الوطنى
١٠١,٥	١٩,٢٠	المجموع

المصدر<sup>(١٧)</sup>: السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة العمل: نشرات متنوعة، غزة أبريل ١٩٩٦.

ومما سبق يتبين أن نسبة الاستقطاعات عالية جدا وتصل نحو خمس الاستحقاقات الإجمالية وتأتى على رأسها الخدمات الصحية، وهى تبلغ (٧٪) من مجموع الإستحقاقات ، أو (٥,٣٥٪) من إجمالى الخصومات، ثم التأمين الاجتماعى بنسبة (٥٪) من مجموع الاستحقاقات، أو (٢٥٪) من مجموع الاستقطاعات أو الخصومات. وتمثل العناصر الأخرى النسب المتبقية على النحو الموضح بالجدول المشار إليه .

ومما يلزم توضيحه أنه كان يستقطع بخلاف ما سبق ذكره بند لحساب نقابة العمال الإسرائيلية "الهستدروت" يمثل ١٪ من مجموع استحقاقات العاملين الفلسطينيين، وذلك منذ بداية اشتغالهم لدى إسرائيل عقب احتلال ١٩٦٧. وقد بلغت حصيله هذا البند بمفرده نحو (٥,٥) مليون دولارا عن عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢ عن المشتغلين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أى بمتوسط سنوى قدره (٥,٢٧) مليون دولار ، مما يعنى أن الحصيله التراكمية لهذه الاستقطاعات عبر السنوات التى نفذ فيها هذا الخصم كانت كبيرة جدا، ويتعين فى كل الأحوال استردادها لحساب اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية.

أما المزايا التى يتمتع بها العمال كحقوق فإنها تشمل تعويضات متنوعة من أمثلتها: إصابات العمل، وبدلات الإجازات المرضية، والتعويضات التى تمنح عند الفصل من الخدمة، والتأمين الصحى، والتأمين الاجتماعى، إضافة إلى استحقاقات التقاعد عند نهاية الخدمة التى تستحق للمشتغل عند بلوغه سن الخامسة والستين ، بحيث يكون قد أمضى فى الخدمة (١٠) سنوات على الأقل سواء فى عمل واحد أو فى أعمال متفرقة، أما بالنسبة للعاملات فإنهن يحصلن على الراتب التقاعدى عند بلوغ سن الستين ، واشتغال عشر سنوات خدمة على الأقل. والجدير بالذكر أن الراتب التقاعدى يستمر مدى حياة المتقاعد، ثم ينتقل إلى الزوج أو الزوجة حسب الحالة والورثة القصر.

ورغم تعدد أشكال هذه التعويضات وتنوعها، إلا أنها تظل ضئيلة للغاية ، إذ مثلت التعويضات التى يحصل عليها المشتغلون فى إسرائيل فى عام ١٩٩٥ نحو (٧,٢١٪) فقط من مجموع الخصومات التى تم استقطاعها من مستحقات المشتغلين فى العام المذكور.

وعلى ضوء كل من الاستقطاعات التى يتم خصمها، وكذلك التعويضات التى يحصلون عليها فى الحالات المبينة من قبل، فإنه يتضح أن إسرائيل تقوم بخصم استقطاعات كبيرة من



الفلسطينيين تماثل ما يتم خصمه من الإسرائيليين أو أكثر، غير أن مقدار المزايا التي يحصل عليها الفلسطينيون تعتبر متدنية<sup>(١٨)</sup>. وذلك لأن إقامتهم داخل إسرائيل تقتصر على ساعات العمل اليومية ويعودون الى منازلهم بعد ذلك ، ومن ثم لا يتمتعون بأية خدمات أسوة بالمقيمين .

٢- العائدات النقدية الصافية للمشتغلين وعلاقتها بكل من: المتحصلات عن المعاملات الجارية، والنتائج القومية الإجمالية.

(أ) تطور كل من العائدات والمتحصلات والنتائج القومية:

يعكس الجدول رقم(٤) تطور عائدات المشتغلين في إسرائيل ، وهي العائدات النقدية الصافية بعد استئزال عناصر الخصومات المتنوعة السابق الإشارة إليها ، وذلك عن الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٦) ، وكذلك تطور كل من المتحصلات عن المعاملات الجارية ، عبر الفترة المذكورة وتشمل كلا من: الصادرات المنظورة وغير المنظورة كما يشمل الجدول المشار إليه تطورات النتائج القومية الإجمالية عن نفس الفترة ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٥).

(ب) أهم الاستنتاجات بشأن علاقة عائدات المشتغلين بكل من المتحصلات عن المعاملات الجارية ، والنتائج القومية الإجمالية.

- كانت عائدات المشتغلين في إسرائيل عن عام ١٩٦٨ ضئيلة للغاية وبلغت ٢٩٠ ألف دولار فقط، وذلك نظرا لانخفاض عدد المشتغلين في العام المذكور إذ بلغ عددهم (٥,٧) ألف مشتغل فقط.

وبناء عليه فإن نسبة هذه العائدات كانت محدودة بالمقارنة بالنتائج القومية الإجمالية حيث بلغت (٨,٠٪) فقط، نظرا لتنوع مصادر هذا الناتج في التاريخ المشار إليه . وأما نسبة التحويلات إلى مجموع المعاملات الجارية فقط بلغت (٣,٧٪). وهي بدورها تعتبر منخفضة نسبيا.

غير أن عائدات العمل قد قفزت قفزة كبيرة في عام ١٩٦٩ لتصل إلى ٦,٩ مليون دولار وذلك كانعكاس لارتفاع عدد المشتغلين في العام المذكور، مما جعل نسبة هذه العائدات ترتفع إلى (٦٦,٨٪) بالمقارنة بالمتحصلات عن المعاملات الجارية ، وإلى (١٥,٦٪) بالمقارنة بالنتائج القومية الإجمالية.

## جدول رقم (٥)

تطور كل من عائدات المشتغلين في إسرائيل والمتحصلات عن المعاملات الجارية وكذلك الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٧) (القيمة بالمليون دولار والأسعار الجارية)

السنة	عائدات المشتغلين	المتحصلات عن المعاملات الجارية	الناتج القومي الاجمالي	العائدات الى المتحصلات %	العائدات الى الناتج القومي %
١٩٧٠	٨,٢٩	١٣,٤	٥٩,١	٦١,٩	١٤,٠
١٩٧١	١٢,٧٠	٢٣,٨	٧٧,٨	٥٣,٤	١٦,٣
١٩٧٢	٣٠,٢٤	٤٨,١	١٠٧,١	٦٢,٩	٢٨,٢
١٩٧٣	٤٢,٣٠	٨٢,٤	١٥٩,٨	٥١,٣	٢٦,٥
١٩٧٤	٥٣,٦٠	١٠٥,١	٢١٦,٧	٥١,٩	٢٤,٧
١٩٧٥	٦٢,٢٠	١١٩,٦	٢٢٢,٤	٥,٢	٢٨,٠
١٩٧٦	٧٣,٤٠	١٨٣,٢	٢٥٨,١	٤٠,١	٢٨,٤
١٩٧٧	٧٥,٢٠	٢٠٨,٢	٢٦٣,١	٣٦,١	٢٨,٦
١٩٧٨	١٠٧,٣٠	٢٦٦,٣	٤١٥,٢	٤٠,٣	٢٥,٨
١٩٧٩	١٢٠,٨٠	٢٢١,٦	٣٥٢,٤	٥٤,٥	٣٤,٣
١٩٨٠	١٥٦,١٠	٣٢٠,١	٤٣٩,٠	٤٨,٨	٣٥,٦
١٩٨١	٢٠٥,٨٠	٤٣٦,١	٤٧٧,٧	٤٧,٢	٢٣,٢
١٩٨٢	١٩٠,٠٠	٣٩٣,٨	٤٨١,٨	٤٨,٢	٣٩,٤
١٩٨٣	٢٥١,٦٠	٤٤٧,٢	٥٥٥,٠	٥٦,٣	٤٥,٣
١٩٨٤	١٩٦,٨٠	٣٢٢,٢	٤٩٤,٦	٦١,١	٣٩,٨
١٩٨٥	١٣٥,٩٠	٢٧٦,٣	٤١٠,٧	٤٩,٢	٣٣,١
١٩٨٦	٢٢٣,٦٠	٣٩٣,٦	٥٦١,٦	٥٩,٤	٤١,٦
١٩٨٧	٣٠٩,٧٠	٤٩٢,٦	٧٣٨,١	٦٢,٩	٤٢,٠

ICBS : SAI, Many Issues

المصدر (١٩):

ICBS: National Accounts for Judea And Samaria , the Gaza Strip And North Sinai for the Decade (1968 - 1977) Jerusalem 1977 .

- خلال الفترة: (١٩٧٠-١٩٨٠) أخذت عوائد المشتغلين فى إسرائيل بالتزايد والاضطراد من عام لآخر بحيث، ارتفعت من ٨,٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٥٦,١ مليون دولار عام ١٩٨٠ ويمعدل سنوى مركب قدره (٣٤٪). ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى مضاعفة هذه العائدات لنحو (١٨,٩) ضعفا خلال عشر سنوات ، والناشئة عن زيادة أعداد المشتغلين أيضا بمعدلات كبيرة .

وأما المتحصلات عن المعاملات الجارية فقد تزايدت خلال الفترة المذكورة من :٤,١٣ مليون دولار إلى ١,٣٢٠ مليون دولار أى بزيادة قدرها (٧,٦٠٣) مليون دولار ، وبزيادة سنوية مركبة بلغت (٤,٣٧٪) مما يعنى أن زيادة المعاملات الجارية قد تمت بمعدل أسرع من معدل نمو العائدات. ولا شك أن فرصة زيادة حجم المعاملات الجارية فى المعتاد أكبر من فرصة زيادة عائدات العمل، لان من الملائم تنوع مصادر المعاملات الجارية وعدم تركيزها على بنود محدودة ، وقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة العائدات إلى مجموع المعاملات الجارية من (٩,٦١٪) إلى (٨,٤٨٪) ومع ذلك فهى تمثل نسبة عالية.

- خلال الثمانينات : ارتفعت عائدات العمل فيما بين عامى (١٩٨٠-١٩٨٧) من ١,١٥٦ مليون دولار إلى ٧,٣٠٩ مليون دولار، أى بزيادة قدرها ٦,١٥٣ مليون دولار، ونسبة سنوية مركبة قدرها ٢,١٠٪. أما المتحصلات عن المعاملات الجارية فقد تزايدت خلال الفترة المذكورة من ١,٣٢٠ مليون دولار إلى ٦,٤٩٢ مليون دولار، أى بزيادة قدرها ٥,١٧٢ مليون دولار، ونسبة سنوية مركبة قدرها ٤,٦٠٪. مما يستدل معه أن عائدات العمل قد تزايدت بمعدل أسرع من زيادة المعاملات الجارية، وقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة عائدات العمل خلال الفترة المذكورة بالمقارنة بقيمة المعاملات الجارية من ٨,٤٨٪ إلى ٩,٦٢٪. وتعود هذه الحالة بشكل رئيس إلى تراخى وتناقص حجم الصادرات المنظورة فى تلك الفترة.

## ثانيا : إنتاجية العمل للمشتغلين فى إسرائيل:

### ١- مفاهيم الإنتاجية:

تقاس إنتاجية العنصر المستخدم فى الانتاج بقيمة المخرجات التى ساهم فى إنتاجها منسوبة إلى مدخلاته ، ومن ثم فإن إنتاجية العنصر البشرى أو عنصر العمل تمثل نصيب المشتغل الواحد من مجموع الناتج المتحقق فى فترة زمنية معينة.

غير أن قياس الإنتاجية على النحو السابق يقوم على التجريد ، حيث يراعى فيه أن العنصر البشرى لا يعمل بمفرده، وإنما يشارك معه العديد من العناصر وأبرزها رأس المال ، والأرض ، ومن ثم فإن إنتاجية العمل تتأثر إلى حد كبير بمستوى رأس المال المستخدم ، وكذلك الفنون الإنتاجية ومدى تقدم النظم الإدارية ، وغير ذلك من العوامل. ومن جهة أخرى فإن عنصر العمل بحد ذاته يعتبر غير متجانس من زوايا متعددة مثل: العمر والنوع والمستوى الثقافى والتعليمى والتدريبى والصحى، مما ينعكس بدوره على درجة مهارة العامل. وبنفس الطريقة فإنه يمكن قياس إنتاجية أى عنصر إنتاجى آخر مثل رأس المال أو المواد...إلخ ، هذا بجانب الإنتاجية الكلية لمختلف العناصر.

٢- أهمية الإنتاجية:

يعتبر النهوض بمستوى الإنتاجية أمراً بالغ الأهمية ، إذ يشغل اهتمام كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ذلك أن ارتفاع الإنتاجية ناتج عن الأداء العالى للمشتغل والالتزام بأداء المهام المكلف بها، فينعكس ذلك على حجم الإنتاج وارتفاع معدلات نموه .

وإذا كان العالم المعاصر يشهد سباقاً محمومًا ويشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك من أجل تحقيق التقدم السريع بين الدول من أجل رفع مستوى معيشة أفراده وزيادة رفاهية أبنائه، فإن موضوع الإنتاجية يحظى بالاهتمام الأكبر باعتباره أحد أهم الوسائل المحققة لهذه الأغراض. ولا شك أن معدلات الإنتاجية تعكس القوة الاقتصادية، والتي تحدد بدورها مكانة الدول ومستقبل الشعوب . لهذا فلا غرو أن الدراسات المتعلقة بالإنتاجية أخذت بالتوسع والانتشار، سواء منها ما هو متعلق بمفاهيم ومقاييس الإنتاجية أو العوامل المؤثرة عليها والوسائل المحفزة لارتفاعها. وقد ساهم في هذه الجهود عدد كبير من الباحثين والخبراء الذين أثروا الأدبيات الاقتصادية في موضوع الإنتاجية (٢٠)، ومن الأهمية القول إن دراسات الإنتاجية تحظى بأهمية كبيرة في البلاد المتقدمة بخلاف ما هو سائد في البلاد النامية.

٣- تطور إنتاجية العمل :

(أ) قياس الإنتاجية:

جرى قياس إنتاجية العمل للمشتغلين الفلسطينيين في إسرائيل باستخدام عنصرين أساسيين هما: التحويلات النقدية، وعدد المشتغلين في إسرائيل. ويعكس الجدول رقم (٦) تطور إنتاجية المشتغلين خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦) مقسمة إلى فترات مختلفة على النحو الآتى:-

## جدول رقم (٦)

تطور إنتاجية العمل ومعدلات نموها السنوية فيما بين عام (١٩٧٠-١٩٩٦)  
باستثناء الفترة (١٩٨٨-١٩٩٤)

السنة	العائدات (مليون دولار)	عدد العمال بالآلاف	إنتاجية العامل بالدولار	معدل النمو السنوي المركب %
١٩٧٠	٨,٣٠	٥,٨	١٤٣١	
١٩٧١	١٢,٧٠	٨,٣	١٥٣٠	
١٩٧٢	٣٠,٢٠	١٧,٤	١٧٣٦	
١٩٧٣	٤٢,٣٠	٢٢,٥	١٨٨٠	
١٩٧٤	٥٣,٦٠	٢٥,٧	٢٠٠٦	
١٩٧٥	٦٢,٢٠	٢٥,٦	٢٤٣٠	(١٩٧٥-١٩٧٠) %١١,٢
١٩٧٦	٧٣,٤٠	٢٧,٥	٢٦٦٩	
١٩٧٧	٧٥,٢٠	٢٧,٣	٢٧٥٥	
١٩٧٨	١٠٧,٣٠	٣١,٧	٣٣٨٥	
١٩٧٩	١٢٠,٨٠	٣٤,١	٣٢٥٤	
١٩٨٠	١٥٦,١٠	٣٤,٦	٤٥١١	(١٩٨٠-١٩٧٥) %١٣,٢
١٩٨١	٢٠٥,٨٠	٣٥,٩	٧٥٣٢	
١٩٨٢	١٩٠,٠٠	٣٦,١	٥٢٦٣	
١٩٨٣	٢٥١,٦٠	٣٩,٧	٦٣٣٨	
١٩٨٤	١٩٦,٨٠	٤٠,٢	٤٨٩٦	
١٩٨٥	١٣٥,٩٠	٤١,٧	٣٢٥٩	
١٩٨٦	٢٣٣,٦٠	٤٣,٤	٥٣٨٣	
١٩٨٧	٣٠٩,٧٠	٤٦,٠	٦٧٣٣	(١٩٨٧-١٩٨٠) %٥,٩
١٩٩٥	٣٧٠	٢٦,٤	١٤٠١٥	
١٩٩٦	٣٤١	٢١,٣	١٦٠٠٩	*(١٩٩٦-١٩٩٥) %١٤,٢

المصادر: (١١١) Israel-Central Bureau of Statistics (ICBS), Statistical Abstract of Israel, (SAI), Several Issues

Israel-Central Bureau of Statistics (ICBS), Statistical Abstract of Israel, National Accounts... (Ibid)

السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة العمل : منشورات متنوعة - أبريل ١٩٩٦

\*ملاحظة: الرقم في عام ١٩٨٨ غير متاح في المصادر المذكورة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٨

## (ب) الاستدلالات بشأن تطورات إنتاجية العمل:

- الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥) يتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن إنتاجية المشتغل في إسرائيل قد أخذت في التزايد بشكل مضطرد، بحيث تزايدت خلال الفترة المذكورة من ١٤٣١ إلى ٢٤٣٠ دولارا سنويا، أى بزيادة قدرها ٩٩٩ دولار، ونسبة سنوية مركبة قدرها ١١,٢٪. وهى زيادة وإن كانت مرتفعة نسبيا إلا أنها تعتبر متدنية جدا، مقارنة بالنمو فى الناتج القومى الإجمالى، الذى بلغ خلال الفترة المذكورة ٤,٣٠٪. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع قيمة عائدات المشتغلين صاحبها أيضا زيادة كبيرة فى أعدادهم بلغت ٣٤,٦٪ سنويا.

- الفترة من (١٩٧٦-١٩٨٠) ارتفعت إنتاجية العمل خلال هذه الفترة من ٢٦٦٩ إلى ٤٥١١ دولارا، بزيادة قدرها ١٨٤٢ دولارا، وبمعدل سنوى مركب قدره ١٣,٢٪ أى أن هذه النسبة زادت قليلا عن النسبة التى تحققت فى الفترة السابقة.

- الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) يمكن القول إن إنتاجية العمل قد اتخذت اتجاهها متزايدا حتى عام ١٩٨٣، حيث ارتفعت الإنتاجية من ٤٥١١ إلى ٦٣٣٨ دولارا، وذلك باستثناء الانخفاض فى مقدار الإنتاجية الذى حدث عام ١٩٨٢، وكانت نسبة الزيادة السنوية فيما بين عامى (١٩٨٠-١٩٨٣) قد بلغت ١٢٪، غير أنه حدث انخفاض فى العامين الأخيرين بحيث أصبح معدل النمو سالباً وبلغ (-٩,٦٪) سنويا، فيما بين عامى (١٩٨٠-١٩٨٥). وعلى ضوء تحسن مستوى الإنتاجية خلال عامى ١٩٨٦، ١٩٨٧ فإن معدل النمو عبر الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) ككل قد تحول إلى الحالة الإيجابية وبلغ (٩,٥٪) سنويا.

- الفترة (١٩٨٧-١٩٩٦) ارتفع مستوى الإنتاجية خلال الفترة المذكورة من (٦٧٣٣) إلى (١٦٠٠٩) دولارات، أى بزيادة قدرها (٩٢٧٦) دولارا، وبمعدل نمو سنوى مركب قدره (١٠٪). غير أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن الفترة من (١٩٨٨-١٩٩٣) قد ساد خلالها تدنى كبير فى مستوى عائدات العمل، إذ يمكن الاستدلال عليه من خلال التراجع الكبير فى المتحصلات عن المعاملات الجارية فى الفترة المشار إليها، والتى تظهر من خلال الجدول رقم (٦) السابق الإشارة إليه.

- الفترة (١٩٩٦-١٩٧٠) ارتفع مستوى الإنتاجية عبر الفترة المشار إليها والتى تزيد عن

ربع قرن من (١٤٣١) إلى (١٦٠٠٩) دولارات أى زيادة سنوية مركبة تبلغ (١١٪).

### ثالثا : تقييم مستوى الإنتاجية :

بوجه عام فإن الزيادة التى تحققت فى الإنتاجية تعتبر مرتفعة على أساس الأسعار الجارية، غير أنه عند إعادة احتسابها على أساس القيمة الحقيقية فإنه يراعى الآتى:

١- أن إنتاجية العمل المرتفعة قاصرة على قطاع محدود من المشتغلين وهم العاملون فى اسرائيل، ومن ثم فهى تعكس مساهمة هذه الفئة فقط فى الناتج القومى الإجمالى. مع ملاحظة حدوث تراجع ملموس فيها فى بعض السنوات.

٢- ان انتاجية العامل الفلسطينى تعتبر منخفضة جدا مقارنة بانتاجية العامل الاسرائيلى التى بلغت ٣٨٣ الف دولار فى عام ١٩٩٤ محسوبة على اساس نصيب المشتغل الواحد من الناتج المحلى الاجمالى. وقد بلغ هذا الناتج فى العام المذكور ٧٧ر٨ مليار دولار وكان عدد المشتغلين ٢٠٣ مليون مشتغل. وبالتالي فان انتاجية العامل الفلسطينى فى عام ١٩٩٥ مثلت ٣٦٦٪ من نظيره فى اسرائيل لعام ١٩٩٤ (٢٢).

٣- إن القيمة الحقيقية للدولار تتناقص من عام لآخر ، إذا ما قورنت بسلة العملات الدولية.

٤- إن الأراضي الفلسطينية المحررة تشهد حالة من التضخم المستمر عاما بعد آخر، وخلال الفترة من (١٩٨٦-١٩٩٢) فإن معدل التضخم قد بلغ فى المتوسط ١٢,٦٪ وأما خلال الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٥) فإن معدل التضخم بلغ فى المتوسط نحو ١٠٪.

٥- أصبحت ظاهرة البطالة المرتفعة فى فلسطين سمة جديدة عاما بعد آخر، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بزيادة فترة الإغلاقات، مع عدم وجود حلول بديلة يمكن أن تساهم فى إيجاد فرص عمل محلية.

### رابعا : الاستنتاجات واختبار صحة الفرضيات:

١- يستدل من التحليل السابق على أن انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل قد حقق عددا من المزايا المباشرة المحدودة للمشتغلين، أبرزها : إيجاد فرص عمل للمتغلبين بأجور مجزية نسبيا،

وذلك لفترة زمنية طويلة. كما ساهمت هذه العائدات بنصيب وافر فى تغطية العجز المزمّن فى الميزان التجارى، حيث استمر هذا الوضع حتى نهاية عام ١٩٨٧. وبذلك فإننا نعتقد بصحة الفرضية الأولى التى قامت عليها هذه الدراسة التى استندت على اقتصار مزايا انتقال العمالة على جوانب محددة.

٢- إن المزايا السابقة المحدودة نسبياً، والتى استمرت قرابة عقدين من الزمن، سرعان ما تحولت إلى نتائج عكسية تمثلت فى: التناقص المستمر فى أعداد المشتغلين، وبخاصة فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦)، بحيث أصبحت لا تتجاوز ٤٠٪، مقارنة بما كان سائداً خلال الثمانينات، والانقطاع عن العمل بسبب الإغلاقات والأطواق الأمنية المتلاحقة، واستمرار حالة عدم الاستقرار والإجباط بالنسبة لمعظم المشتغلين، مع بقاء حالة التردى للأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى الداخل، حيث يسود الإختلال بين قطاعات الاقتصاد القومى، مع ضعف فى النمو وخاصة فى أواخر الثمانينات، وتحول النمو إلى الحالة السالبة فى بعض السنوات، هذا فى ظل افتقار البلاد إلى برامج تنمية تساهم فى وضع حلول جذرية لمشكلة البطالة.

ونظراً للارتباط الوثيق بين الأوضاع الاقتصادية والأوضاع السياسية فى المنطقة، فقد انعكست أحوال العمالة المتردية على الوضع السياسى، كما تعمقت مشكلة البطالة كاحدى المشاكل الرئيسة التى تعانى منها السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يستدل معه بصحة الفرضية الثانية المتعلقة بتعاظم الآثار السلبية لحركة انتقال العمالة وتجاوزاتها لتشمل الجوانب السياسية.

٣- نظراً لاستمرار إسرائيل فى التحكم فى حركة انتقال العمل إليها، مع عدم قدرة الجانب الفلسطينى فى التأثير على هذه السياسة، رغم توقيع إتفاقيات السلام، وإمعان إسرائيل فى تطبيق سياسة الإغلاق الشامل والأطواق الأمنية تحت ذرائع مختلفة، فإن هذه السياسة قد جرى استغلالها من جانب إسرائيل بكفاءة عالية، لاستمرار الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية وابتزازها سياسياً، منتهزة فى ذلك حالة الأوضاع الاقتصادية المتردية، وضعف الإمكانيات المتاحة، والتى يمكن استغلالها فى مواجهة المشكلات الاقتصادية المستعصية وأهمها إيجاد فرص عمل للمعدلات العالية من البطالة. الأمر الذى يجعلنا نعتقد فى صحة الفرضية الثالثة التى قام عليها البحث، والتى تمثلت فى الارتباط الوثيق لحركة العمالة الفلسطينية بالأوضاع السياسية، وإملاك إسرائيل منفردة لادوات التأثير الأساسية عليها، مع قيامها باستغلال هذا الوضع لابتعد مدى يمكن توقعه.



## التوصيات العامة :

إن الارتقاء بمستوى إنتاجية العنصر البشرى فى ظل سلبيات انتقال العمالة الفلسطينية إلى الخارج على المدى الطويل ، يمكن السعى إليها استعانة بالمرتكزات الآتية:-

١- تقدير العنصر البشرى حق قدره وذلك من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها المتخصصة ، باعتباره موردا اقتصاديا بالغ الأهمية، يمتلك قدرات وإمكانيات كامنة غير محدودة، ومن ثم يقتضى الأمر منح أقصى الفرص لاستجلاء هذه الإمكانيات والاستفادة منها، بغض النظر عن مستوى وفرة العناصر المادية، مع تغيير النظرة للعنصر البشرى من كونه عبئا على المجتمع ، إلى كونه عنصرا إنتاجيا لم يتم الاستفادة به بالكامل ، تحت أى ظرف من الظروف.

ويعتبر اعداد موازين بشرية للقوى العاملة الفلسطينية خطوة مهمة فى مجال الاستفادة بقدرات العناصر البشرية حيث يناط بوزارات: العمل، والتخطيط والتعاون الدولى، والتربية والتعليم ، والتعليم العالى والجامعات والمعاهد العليا ، القيام بهذا الدور بصفة رئيسة كل حسب موقعه واختصاصاته ويتنسيق تام. خاصة وأن هذه الخطوة لم يتم القيام بها أو التخطيط لها حتى الوقت الحاضر .

٢- انشاء بنك للمعلومات خاص بالعمالة الفلسطينية التى عملت من قبل فى اسرائيل، وتلك التى لا تزال تعمل حاليا، بحيث يتضمن هذا البنك كافة البيانات الشخصية والاجتماعية لهؤلاء العمال، ومجالات العمل التى التحقوا بها طيلة فترة اشتغالهم فى اسرائيل ثم الخبرات التى اكتسبوها، والاجور والمزايا التى حصلوا عليها ، والحقوق المترتبة على اشتغالهم ومدى استفادتهم منها، ومجالات العمل التى يرغبون فى الالتحاق بها والتى يستطيعون الابداع فيها داخل فلسطين .

٣- عدم التعويل على إعادة فتح المعابر، أو إلغاء الإغلاق الشامل أو الطوق الأمنى، بحيث ينظر إلى الإغلاق على أنه حالة مستمرة، والبدء بوضع مخططات لبرامج تضع فى حساباتها استمرارية هذه الحالة ، على أن تكون المزايا التى قد تنجم عن إعادة فتح المعابر هى مزايا إضافية وليست أساسية.

٤- السعى لتكثيف المشروعات الحيوية داخل الاراضى الفلسطينية التى يمكنها استيعاب قدر كبير من القوى العاملة، بما ذلك اختيار المشروعات التى تقوم على الفن الانتاجى كثيف العمل، حيث

يمكن أن تساهم هذه الخطوات فى امتصاص جزء من فائض القوى العاملة، على أن لا يترتب على ذلك التضحية بمستوى الانتاجية ومعدل نمو النشاط الاقتصادى.

٥- البحث عن وسائل تمويل ذاتية لبرامج التنمية، التى يمكن أن توفر فرص عمل ذات إنتاجية عالية، لضمان وضع برامج واقعية لا تعتمد على دعم احتمالى، أو قروض يتعذر سدادها، مع عدم التعويل فى هذا الشأن على وعود الدول المانحة . لأن تقييم تجربة السنوات السابقة يشير الى تأرجح حجم هذه المنح وعدم انتظامها مع حرمان الجانب الفلسطينى من اختيار المشروعات ذات الأولوية والاكثر حيوية .

٦- تكثيف الاتصالات مع الدول العربية والاجنبية التى يتصف عنصر العمل لديها بالندرة ، وعقد اتفاقيات معها لتشغيل اعداد من الفلسطينيين فى حدود احتياجات هذه الدول، وعلى أسس عادلة تحقق مصالح الاطراف المختلفة.

## الهوامش والمراجع

- ١- محمد محروس إسماعيل ، محمد على الليثى وعمرو محى الدين: مقدمة فى الاقتصاد، ط٣، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٢.
- محمد طه بدوى: "منهج البحث العلمى، إجراءاته ومستوياته". فى مجلة كلية التجارة - جامعة الإسكندرية . عدد خاص ، سبتمبر ١٩٧٩.

(2) Israel - The Ministry of Defense : **The Israel Administration in Judea , Samaria , and Gaza , A Record of Progress** , Tel -Aviv:The Ministry,Dec. 1968.

(3) Bir- Zeit University (Palestine) : **Sustainable Human Development Project Human Development Profile, 1996-1997.** (Gaza) The University, (1997 ., p.36.

(4) Israel- Central Bureau of Statistics : **Statistical Abstract of Israel (SAI)**, Jerusalem: CBS, 1988 [ SAI Several Issues] .

٥- السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة العمل: الإدارة العامة للتشغيل والاستخدام: نشرات متنوعة . غزة: وزارة العمل، ١٩٩٦.

Israel - Central Bureau of Statistics **Statistical Abstract of Israel** Jerusalem CBS, 1995 [ SAI No 44]

٦- السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة العمل : الإدارة العامة للتشغيل والاستخدام : نشرات رسمية غزة : وزارة العمل، سنوات مختلفة.

7) Bir- Zeit University (Palestine) : Op. Cit.

٨- السلطة الوطنية الفلسطينية: اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، ترجمة رسمية معتمدة، (القاهرة): دار الطيف للمطبوعات، د.ت.

9) Roy Sara : The Gaza Strip; The Political Economy of Development, Washington D.C. :Institute for Palestine Studies, 1995, pp. 324-5.

١٠- السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة العمل: إحصائية شاملة عن الإغلاقات والأطواق الأمنية على الضفة الغربية وقطاع غزة من بداية الانتفاضة (ديسمبر ١٩٨٧) حتى (فبراير ١٩٩٦). غزة : الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات ، مارس ١٩٩٦.

١١- السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة العمل: سياسة الإغلاق والعقاب الجماعي وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. غزة : الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات ، مارس ١٩٩٦ ص٢.

١٢- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان: نشرة خاصة حول الطوق الاسرائيلي الشامل على قطاع غزة -، غزة : المركز، يوليو ١٩٩٦، العدد الثاني عشر، ص٧.

١٣- المرجع السابق، ص ١.

١٤- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة - غزة: المركز، مارس ١٩٩٦، العدد الأول. ص١.

١٥- السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة العمل: نشرات رسمية، غزة: الوزارة، أبريل ١٩٩٦.

١٦- السلطة الوطنية الفلسطينية - دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية : تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاغلاق عن الفترة(١٩٩٦/٢/٢٥-١٩٩٦/٤/٤)، ورقة مقدمة للمجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٩ أبريل ١٩٩٦. غزة: الدائرة ، ١٩٩٦.

١٧- السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة العمل: نشرات متنوعة حول حقوق العمال. غزة: الوزارة ، أبريل ١٩٩٦.

١٨- السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة العمل : الإدارة العامة للتشغيل والاستخدام : نشرات متنوعة . غزة: الادارة، د.ت.

- Hausman , Leonard J. : **Securing Peace In the Middle East ; Projection on Economic Transition** , Cambridge ( U.S.A), June 1993 .

(19) Israel- Central Bureau of Statistics : **Statistical Abstract of Israel(SAI)**.

Jurusalem: CBS, SAI , Several Issues

- CBS : SAI , **National Accounts for Judea and Samaria, the Gaza Strip and North Sinai for the Decade (1968-1977)**, Jerusalem : CBS, (1977)

٢٠- سلوى سليمان : **الانتاجية فى الاقتصاد المصرى، فى المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد.**

القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل ١٩٩١.

- بحث فى الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى، وسبل تحسينها، مع التركيز على قطاع

الصناعة. ( الباحث الرئيسى) القاهرة: معهد التخطيط القومى، نوفمبر ١٩٩٠. ( سلسلة أوراق

عمل بحثية، [ ورقة عمل رقم ٦٦ القاهرة].

- **التخطيط الاجتماعى والانتاجية** . وفاء أحمد عبدالله ( الباحث الرئيسى)، القاهرة: معهد

التخطيط القومى، أكتوبر ١٩٩٠. [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٥٤].

- **الإنتاجية والأجور والأسعار** ، الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة

للدراسة السابقة عن مصر. إبراهيم حسن العيسوى ( الباحث الرئيسى)، القاهرة: معهد التخطيط

القومى، مارس ١٩٩٠. [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ٤٩].

٢١- **السلطة الوطنية الفلسطينية- وزارة العمل** : منشورات متنوعة غزة : الوزارة، - أبريل

١٩٩٦.

- Israel- Central Bureau of Statistics: **Statistical Abstract of Israel : National Accounts**. Jurusalem: ICBS, Different Years.

- Israel- Central Bureau of Statistics: **Statistical Abstract of Israel : Several Issues**, Jurusalem: ICBS, Different Years.

22) - Bank of Israel : **Recent Economic Developments** Jerusalem: The Bank, Oct. 1995, p2.

- The World Bank : **World Development Report 1996**, Washington D.C.: Oxford University Press, 1996 , p. 211.